



International Organization for Migration (IOM)
Organisation Internationale pour les migrations (OIM)
Organizaci3n Internacional para las Migraciones (OIM)



الاجتماع التشاوري الإقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية
تحضيراً للحوار الثاني الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية

البيان الختامي

القاهرة، 4-5 حزيران/يونيو 2013



International Organization for Migration (IOM)
Organisation internationale pour les migrations (OIM)
Organización Internacional para las Migraciones (OIM)



الاجتماع التشاوري الإقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية
تحضيراً للحوار الثاني الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية
القاهرة، 4-5 حزيران/يونيو 2013

البيان الختامي

إن السادة المسؤولين ممثلي الجهات المعنية بشؤون الهجرة والمغتربين والجاليات المقيمة بالخارج والجهات المعنية بالعمل بالدول العربية، والسادة ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والعربية ومنظمات المجتمع المدني، والسادة الخبراء المشاركين في "الاجتماع التشاوري الإقليمي حول الهجرة والتنمية في المنطقة العربية"، الذي نظّمته كل من: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة المغتربين والهجرة)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة يومي 4-5/6/2013، وذلك في إطار التحضير للحوار الثاني الرفيع المستوى عن موضوع الهجرة والتنمية والذي تعقده الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2013:

- إذ يستذكرون نتائج الحوار الأول رفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية عام 2006، والمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والإعلان العربي لهجرة العمل الدولية الصادر عام 2006، والتوصيات الصادرة عن اجتماعي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الهجرة والمغتربين اللذين عقدا في عامي 2008 و2009، وإعلان المؤتمر الأول للمغتربين العرب الصادر عام 2010،
- ووعياً بأهمية التنسيق العربي في المحافل الدولية ذات الصلة والمننديات العالمية للهجرة والتنمية، وعلى رأسها الحوار رفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية والمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية،
- وتأكيداً على أن قضايا الهجرة وأوضاع المهاجرين وحقوقهم لم تعد تمثل للدول العربية شواغل اقتصادية واجتماعية وإنسانية هامة فقط، بل صار لها أيضاً بعض التداعيات السياسية على المستويات الإقليمية والدولية،
- ونظراً للتزايد المضطرد في أعداد اللاجئين والنازحين في بعض دول المنطقة العربية،
- وحرصاً على تعزيز الجوانب الإيجابية للهجرة العربية والتقليل من انعكاساتها السلبية على عمليات التنمية والتطور العلمي والتكنولوجي في الدول العربية،

- ووعياً بالأثر السلبي لهجرة الكفاءات العربية على جهود التنمية وتحقيق أهداف الألفية للتنمية وجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 بالدول العربية،
- وتأكيداً على أهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني العربية في المهجر في النهوض بالأوضاع العامة للجاليات العربية من الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية،
- وبعد الإطلاع على العروض التي تم تقديمها، والأفكار والمقترحات التي تضمنتها مداخلات السادة المشاركين في الاجتماع، والمناقشات التي دارت على مدى يومي الاجتماع،

يوصون بما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بالهجرة الدولية في المنطقة العربية وتحدياتها التنموية:

1. يؤكد المشاركون على أهمية ظاهرة الهجرة العربية من حيث الحجم وتنوع أشكالها بما في ذلك هجرة العمالة المؤقتة والطويلة الأجل، والهجرة القسرية نتيجة الصراعات السياسية والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وتشمل الهجرة الدولية في المنطقة العربية كلاً من الرجال والنساء المهاجرين وأفراد أسرهم الذين يتأثرون بهجرتهم.
2. يؤكد المشاركون على أن الهجرة الدولية من وإلى وبين بلدان المنطقة العربية تمثل واحدة من المحركات الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.
3. يؤكد المشاركون على أن المهاجرين من وإلى وبين البلدان العربية، بالإضافة إلى الهجرة العائدة، يمثلون عاملاً هاماً من عوامل التنمية المستدامة في بلدان المنشأ وبلدان المقصد.
4. يؤكد المشاركون على أن المهاجرين من وإلى وبين البلدان العربية يشاركون في جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية من خلال:
 - أ. مهاراتهم وكفاءاتهم العالية،
 - ب. عملهم، الذي يساهم في توفير العمالة اللازمة لسوق العمل في دول المقصد،
 - ج. تحويلاتهم المالية، التي تساهم في رفع المستوى المعيشي لأسر المهاجرين في بلدان المنشأ والتي تساهم أيضاً في خلق فرص عمل في بلدان المنشأ،
 - د. توطيد أواصر الصلة والصدقة بين بلدان المنشأ والمقصد من خلال الجاليات المغتربة.
5. يؤكد المشاركون على أن اللجوء القسري لأعداد متزايدة من اللاجئين من بعض الدول العربية يشكل عبئاً على خطط التنمية مما يستلزم تضافر الجهود الدولية لمواجهة هذه الأعباء.
6. يؤكد المشاركون على أن الهجرة الدولية تمثل عاملاً هاماً في طريق التكامل والتعاون الإقليمي وكذلك في إدماج العالم العربي في منظومة الاقتصاد العالمي.

7. يثمن المشاركون التقدم الذي أحرزته الدول العربية من خلال مشاركتها في الحوارات الثنائية والإقليمية والدولية والتعاون العربي والدولي في مجال الهجرة الدولية وصياغتها لسياسات وبرامج لتفعيل العلاقة بين الهجرة والتنمية، وكذلك من خلال بعض الإصلاحات في أسواق العمل وأنظمة الهجرة على مستوى الدول.

8. يدرك المشاركون في ذات الوقت التحديات التي تواجه العالم العربي في موضوع الهجرة والتي من أهمها:

أ. الاختلالات الهيكلية في نظم أسواق العمل في بعض الدول المستقبلية للعمالة والتي تؤدي إلى الاعتماد الكثيف على العمالة غير الماهرة ذات الإنتاجية المنخفضة في بعض القطاعات الاقتصادية.

ب. ضعف العلاقة بين بعض بلدان المنشأ وجالياتها المغتربة.

ج. عدم الإشراف الكافي لمنظمات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالهجرة والتنمية.

د. تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية من وإلى المنطقة العربية وما يتعرض له المهاجرون من مخاطر واستغلال وسوء معاملة وتعرض بعضهم لجرائم الاتجار بالبشر.

هـ. تنامي أعداد اللاجئين والنازحين نتيجة الظروف التي تمر بها بعض بلدان المنطقة العربية.

و. عدم توافر دراسات وبيانات دقيقة وبيانات مقارنة حول الهجرة الدولية وآثارها التنموية.

ز. ضعف السياسات المتكاملة لإدماج الهجرة في سياسات التنمية لتعظيم منافع الهجرة الدولية والتقليل من آثارها السلبية، خاصة توجيه حراك الموارد البشرية.

ثانياً: فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وتحسين ظروف العمال المهاجرين:

9. يؤكد المشاركون على مبدأ المسؤولية المشتركة بين دول المنشأ والمقصد ووضع مقاربات ورؤى شاملة ومتوازنة لرعاية وحماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم واستيعاب العائدين.

10. إدراكاً لتنامي ظاهرة العداء للأجانب، يؤكد المشاركون على ضرورة حماية حقوق المهاجرين بما تكفله المواثيق الإقليمية والدولية وإبعادهم عن الأجندات السياسية والممارسات العنصرية.

11. تسليط الضوء على الفئات الضعيفة والمهمشة من المهاجرين، والتوعية بقضايا المرأة والطفل من خلال برامج للتوعية بحقوقهم.

12. دعوة دول المقصد إلى تسهيل عملية لم شمل المهاجرين مع عائلاتهم وضمان حصولهم على الحماية القانونية اللازمة.

13. حث دول المقصد على تطوير ووضع سياسات ناجعة لإدماج المهاجرين بما يؤدي إلى تحقيق التناسق الاجتماعي والمحافظة على حقوقهم اللغوية والثقافية والدينية وضمان ممارستهم لها.
14. اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حماية حقوق العمال المهاجرين من خلال الإصلاحات التشريعية والالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية.
15. دعم مكافحة الهجرة غير النظامية، وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والوقاية من الشبكات الإجرامية، وذلك من خلال التوعية بمخاطرها وسن القوانين اللازمة لذلك وتفعيلها.
16. التأكيد على ضرورة حماية المهاجرين وحقوقهم في أوقات الأزمات.
17. دعوة الدول العربية إلى الأخذ بعين الاعتبار حقوق المهاجرين منها وإيها عند صياغة الوثائق التشريعية والقانونية.
18. أهمية التنسيق على المستوى الإقليمي والدولي لتقديم المساعدة للاجئين، وخاصة اللاجئين الفلسطينيين الذين تتزايد ماساتهم في ظل الاحتلال الإسرائيلي والذي يجب أن نشدد على حق عودتهم لفلسطين طبقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194، حيث لا يمكن أن تكون هناك تنمية في فلسطين دون عودة شعبها.

ثالثاً: تعزيز دور الجاليات المغتربة في التخطيط والممارسة من أجل التنمية:

19. يؤكد المشاركون مجدداً على أن الكفاءات العربية في المهجر هي ثروة قومية ودولية يجب الاهتمام بها ودعمها وإيلائها مكانة متميزة ضمن الخيارات الإستراتيجية التنموية للبلدان العربية.
20. ضرورة إدماج الهجرة في خطط التنمية الوطنية في بلدان المنشأ والمقصد، والعمل على وضع برامج لإشراك الكفاءات العربية المهاجرة في عملية التنمية في الوطن العربي من خلال نقل خبراتهم وتطوير الشراكات وشبكات التواصل بينهم وبين نظرائهم في المنطقة العربية، ومساعدتهم للحصول على معلومات أفضل عن فرص العمل والاستثمار في المنطقة، والاستفادة من وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة في تحقيق ذلك.
21. تشجيع المبادرات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال التواصل مع الجاليات المغتربة في سبيل تعزيز جهود التنمية في بلدان المنشأ.
22. تشجيع المبادرات الفردية التي يتقدم بها بعض المهاجرين العرب بهدف إفادة أوطانهم الأصلية ومساعدتها وإحداث التنمية والنهضة في مختلف المجالات، سواء عن طريق إرسال التحويلات المالية، أو الاستثمار في بلدانهم الأصلية، أو نقل المعرفة التي اكتسبوها في مختلف المجالات.

23. يؤكد المشاركون على ضرورة تسهيل التحويلات واتخاذ المزيد من التدابير لخفض تكلفة التحويلات المالية وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق الاستفادة القصوى من تلك التحويلات في دفع جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان المنشأ وإعادها عن الضغوطات السياسية.
24. يؤكد المشاركون على ضرورة إشراك رموز الجاليات العربية المغتربة والشباب العربي المغترب في أنشطة الحوار بين الثقافات والأديان والتي من شأنها تعزيز دورهم كجسر للتفاعل الثقافي والحضاري والاقتصادي بين الدول العربية ودول المهجر.
25. إقامة حوار جدي بين مثلث الجاليات ودول المنشأ ودول المقصد حول الهجرة والتنمية.

رابعاً: دعم الأهداف الإنمائية من خلال حركة العمالة الدولية والإقليمية:

26. يؤكد المشاركون أن الأسباب الدافعة للهجرة من الدول العربية في أغلب الأحيان هي أسباب اقتصادية، فالفقر والبطالة يعدان من أهم هذه الأسباب، وبالتالي سيكون للالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تأثير على الهجرة من المنطقة العربية، وخاصةً هجرة الكفاءات، وبالتالي التقليل من هجرة العقول الذي تعاني منه المنطقة العربية.
27. من ناحية أخرى، فإن تحويلات المهاجرين تساعد على تحسين الظروف المعيشية لأسر المهاجرين وتحسين الظروف الصحية والتعليمية وتمكين المرأة، وتسهم بشكل إيجابي في عملية التنمية، لذلك فلا بد من إيجاد منظومة متكاملة لتوجيه التحويلات واستثمارها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقياس أثر هذه التحويلات على عملية التنمية.
28. إدماج الهجرة في استراتيجيات التنمية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؛ وهذا يشمل استراتيجيات الحد من الفقر، والتعليم الأساسي، وقطاعات الخدمات العامة، وتدبير العدالة الاجتماعية.
29. التأكيد على أهمية دور "العمالة المهاجرة" في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
30. اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الهجرة النظامية والأمنة وعلى رأسها تدريب وتأهيل العمالة المهاجرة وذلك بالتعاون بين حكومات دول المنشأ ودول المقصد ومنظمات المجتمع المدني.
31. ضرورة إدراج الهجرة على أجندة الأمم المتحدة للتنمية ما بعد عام 2015، وكذلك توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فيما بعد عام 2014 حيث أنها ذات صلة وثيقة بالركائز الثلاث (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) للتنمية المستدامة وكذلك دورها كواحدة من العوامل المؤثرة في ديناميكيات السكان.

خامساً: الشراكة والتعاون في مجال الهجرة الدولية على المستوى الإقليمي والدولي:

32. يؤكد المشاركون على أهمية مبدأ التعاون والشراكة بين المنظمات الدولية والإقليمية والجهات المعنية بالهجرة الدولية بالمنطقة العربية في مجالات الهجرة والتنمية.
33. يثمن المشاركون قيام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة بتكوين مجموعة عمل إقليمية معنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية برئاسة عضوية المنظمات المعنية، وذلك بهدف تعزيز آليات التنسيق وتبادل المعلومات بشأن الهجرة ووضع البرامج والمشاريع والأنشطة والأفكار المرتبطة بالهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية.
34. يدرك المشاركون أهمية تداول المعلومات حول الأنشطة التي تتم من خلال عمليات التشاور الإقليمية المختلفة في مجال الهجرة، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، حيث أن عمليات التشاور الإقليمية قد أثبتت قيمتها من خلال العمل الجماعي لتبادل التجارب في مجال الهجرة ومواجهة التحديات.
35. الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الإقليمية لكل منطقة جغرافية من حيث الاحتياجات والمتطلبات والمشكلات المتعلقة بالهجرة.
36. التأكيد على دور الدول المستقبلية في دعم برامج التنمية في دول المنشأ عبر جالياتها وعبر المساهمات المباشرة لإعادة الاندماج واستقرار المهاجرين في أوطانهم.
37. تشجيع دول المنشأ والمقصد على توقيع اتفاقيات مشتركة.
38. تعزيز التعاون الدولي المشترك من أجل إنشاء نظام خاص بتنظيم استقدام اليد العاملة في إطار الهجرة.
39. يؤكد المشاركون على أهمية إجراء دراسات علمية تهدف إلى توفير بيانات دقيقة ومحدثة ومتاحة عن أسباب ودوافع ومحددات وتبعات الهجرة الدولية في المنطقة العربية على أن تشمل هذه الدراسات الهجرة الحالية والعائدة والقسرية والهجرة المحتملة وتأثيرها على التنمية وتعزيز دور مراكز الأبحاث حول الهجرة وتطويرها وتشبيكها حول العالم العربي.
40. يؤكد المشاركون على أهمية إنشاء "عملية تشاور إقليمية" (RCP) **Regional Consultative Process** حول الهجرة في المنطقة العربية في إطار جامعة الدول العربية.
41. يرحب المشاركون بعقد الحوار رفيع المستوى الثاني حول الهجرة الدولية والتنمية ويؤكدون المشاركة في هذا الحوار وفي فعالياته من أجل الوصول إلى توافق بشأن الآراء والتدابير التي تعزز مساهمة الهجرة في التنمية والتقليل من آثارها السلبية على كل من بلدان المنشأ والمقصد والمهاجرين على حد سواء، كما يرى المشاركون ضرورة الاستمرار في الإعداد للحوار رفيع المستوى من خلال تشكيل لجنة مصغرة للمتابعة والتنسيق في إطار الجامعة العربية.

42. يؤكد المشاركون على ضرورة إدراج اللغة العربية كواحدة من اللغات المعتمدة في المنتدى الدولي للهجرة والتنمية **GFMD** .

43. ويؤكدون أيضا على الحرص على المشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية والتعاون الدولي على كافة المستويات.